محليات

١٠ أعوام ومؤسسة الطرق تضع إشارات الرهن على مئات الدونمات!!

| السويداء-عبير صيموعة

على الرغم من مضي أكثر من ١٠ أعوام على قيام المؤسسة العامة للمواصلات الطرقية بوضع إشارات الرهن على مئات الدونمات لمواطني منطقة اللوا بالسويداء بدءا من الصورة الكبيرة وانتهاء بقرية أم الزيتون وذلك بهدف شق طريق دمشق-السويداء المسار الثاني إلا أنه ورغم تحقق الهدف من عملية الاستملاك تلك وشق الطريق المذكور إلا أن المواصلات الطرقية ما زالت تحتفظ بأرشيفها بإشارات رهن كل العقارات علما وبحسب عدد من مواطني هذه القرى ممن تقدموا بشكواهم للوطن وهم كثر ولا مجال لذكر أسمائهم جميعاً أنه يجب على الجهة المستملكة اقتطاع الأجزاء التي جرى استملاكها ورفع إشارة الرهن عن باقي العقارات ولاسيما أن المواصلات الطرقية استملكت جزءا من العقارات وأبقت إشارة الرهن على باقي العقارات الأمر الذي جمدها بنائيا واستثماريا وشرائيا نظرا لأن المزارعين وضمن هذا الواقع المفروض لا يمكنهم بيع عقاراتهم أو الاستفادة منها مصرفيا بحيث لا يمكنهم سحب قروض زراعية عليها فضلا عن عدم قدرتهم التصرف بأراضيهم تصرف المالك بعقاره عدا عن ذلك ومن يرغب برفع إشارة الاستملاك عن عقاره مباشرة سيتعرض لأبشع أنواع الابتزاز من معقبي المعاملات عدا عن رحلته الطويلة في أروقة المصالح العقارية والتكاليف المالية العالية فالمعاملة الواحدة تتراوح تكلفتها المالية مع سمسرة واستغلال مكاتب معقبي المعاملات بين ٥٠-٦٠ ألف ل. س مع العلم أن هذه الإجراءات وبحسب الأهالي يجب أن تقوم بها مؤسسة المواصلات الطرقية أي رفع إشارة الرهن عن العقارات بشكل جماعي ولاسيما أن غاية الاستملاك قد تحققت ولم تعد المؤسسة بحاجة إلى كامل العقار ليبقى سؤال المواطنين لماذا لم تقوم المواصلات الطرقية وعلى الرغم من مطالبهم المتكررة برفع إشارة الرهن حتى هذا التاريخ ولماذا تركت المواطنين لقمة سائغة بيد السماسرة ومعقبي المعاملات.

بدوره مدير المواصلات الطرقية في السويداء المهندس حسين عامر أشار إلى عدم إمكانية تقديم طلب رفع استملاك جماعي لأن المساحات المقتطعة من العقارات هي أرقام تأشيرية ويجب على كل مواطن مراجعة المصالح العقارية مع تكليف فرقة طبوغرافية لتحديد حدود العقار وتحديد الشريحة الاستملاكية لتحديد المساحة المقتطعة والدقيقة من العقار.

مدير المصالح العقارية في السويداء سمير خويص أشار إلى أن كتاب المؤسسة العامة للطرق والموجه للمصالح العقارية المتضمن طلب تنفيذ الاستملاك استنادا للمخطط المرفق به يجب أن يتضمن عبارة تنفيذ برفع إشارة الاستملاك عن صحيفة العقار بعد التنفيذ أصولاً ولا حاجة لكتاب مستقل يتضمن ذلك وهو ما أدى إلى دخول المواطنين في قضية رفع إشارة الاستملاك عن باقي أجزاء العقار.

مؤكدا أن معاملة الاستملاك في المصالح العقارية لا تحتاج إلى معقبي معاملات بحيث يستطيع المواطن بسهولة متابعتها داخل الدائرة من دون أي تكاليف.

مفاجأة من العيار الثقيل

مليون ونصف المليون أصبحوا معوقين جراء الأزمة واللعاب هو الذي يميز السوري من غيره

| محمد منار حميجو

أعلن رئيس الهيئة العامة للطب الشرعي حسين نوفل أن عدد المعوقين جراء الأحداث بلغ مليوناً ونصف مليون معوق ممن فقدوا أحد أعضائهم كاشفاً أن الهيئة حالياً تدرس إحداث ما يسمى خريطة DNA في سورية بحيث يتم التعرف عبرها على السكان الأصليين لكل منطقة، وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أوضح نوفل أن عدد الجثث المجهولة كبير وصل إلى الآلاف وأن الطب الشرعي حالياً يطبق برنامج التعارف الذي تم إحداثه أخيراً للتعرف على الجثث المجهولة معتبراً أن البرنامج حقق نقلة نوعية في مشكلة التعرف على الجثث المجهولة، وبيّن نوفل أن الجيش كلما حرر منطقة معينة يكتشف فيها مقابر جماعية تحتوي على جثث أو عظام مجهولة وهذا ما تم بالفعل ببعض المناطق مثل عدرا العمالية وبريف اللاذقية مشيراً إلى أنه وعلى الرغم من عدم وجود معلومات دقيقة عن الجثث إلا أن الطب الشرعي نجح إلى حد كبير بالتعرف على الكثير من الجثث وتم تأكيد هويتها عبر تحليل DNA وبناءً على ذلك تم إعادتها إلى أهلها لدفنها بما يليق بها، وحمّل نوفل بعض شركات التأمين المسؤولية حول شح المعلومات عن الكثير من المواطنين موضحاً أن شركات التأمين مثلاً في الولايات المتحدة الأميركية تتضمن ملفات طبية دقيقة لكل المشتركين فيها وبالتالي فإن كل مواطن لديه ملف طبي ما يساعد على التعرف إلى أي جثة مجهولة لوجود معلومات سابقة بينما شركات التأمين في سورية ليس لديها هذه الميزة ما يعقد مسألة التعرف على الجثث المجهولة وأنه يتم الاعتماد في الكثير من الأحيان على المعلومات الواردة من الأهالي، وكشف نوفل عن ورشة عمل ستعقدها الهيئة العامة للطب الشرعي بالتعاون مع منظمة الصليب الأحمر حول التعرف على برامج التعارف مؤكداً أن أي برنامج يثبت فعاليته على أرض الواقع فإنه سيطبق على جميع السوريين، وبما يتعلق بخريطة بصمة الـDNA أوضح نوفل أنه يتم أخذ عينات من اللعاب من سكان المناطق في المحافظات ويتم التعرف على نوعها وحفظها حاسوبياً وبذلك فإن أي جثة لا يطابق لعابها أي منطقة سورية فإنها تكون غير سورية وبالتالي يمكن التعرف على الجثث الأجنبية معتبراً أن هذه الخطة بحاجة إلى عمل كبير وأنه تم إعداد الدراسة الكاملة لهذه الخريطة وأنه سيتم تطبيقها في القريب العاجل، واعتبر نوفل أن الأحداث الراهنة وما فعلته العصابات المسلحة بالمواطنين السوريين خلفت الكثير من الأذيات لهم وأنها تؤدي إلى الوفاة في كثير من الأحيان بينما هناك الكثير من السوريين أصيبوا بإعاقات بفقدان أعضاء في جسدهم مؤكداً أن العدد تجاوز مليون ونصف المليون مؤكداً أن الطب الشرعي سيلعب دوراً كبيراً في المستقبل في التعرف على الجثث المجهولة مبيناً أن هناك الكثير من المآسي ستظهر بعد الأزمة باعتبار أن حجم المؤامرة على سورية كبير.

> نوفل لـ«الوطن»: إحداث خريطة لـ«DNA» للسوريين ومقابر جماعية في مناطق المسلحين
>
> شركات تأمين جاهلة بالملفات الطبية لكل مواطن

عبد القادر: ردنا الطبيعي على المسلحين الثبات والحضور في مواقع عملنا

١١ مديرية استهدفها المسلحون بالقنيطرة وانقطاع الكهرباء إلى الواجهة

| القنيطرة- الوطن

يحق أن نرفع القبعات احتراماً وتقديراً لموظفي القنيطرة الذين يتحدون الإرهاب والقذائف بحضورهم على رأسهم عملهم ووقوفهم إلى جانب الجيش العربي السوري والقوات الرديفة في تصديهم للمجموعات المسلحة التي أمطرت مدينة البعث وخان أرنبة وحضر والكوم وجبا بمئات القذائف الحقدية، والمحصلة إصابة عدد كبير من المدنيين في المناطق المذكورة، إضافة إلى تضرر عدد كبير من المديريات والخسائر تقدر بمئات ملايين الليرات.

ولا يخفى على أحد أن القنيطرة تقاوم منذ اليوم الثاني لعيد الأضحى المبارك وما زالت الثقة كبيرة في أبناء المحافظة والمتشبثين بأرضهم وبيوتهم والقذائف تتساقط عليهم من كل الجهات ورغم ذلك شعارهم النصر أو الاستشهاد، أما موظفو القنيطرة فهم الجنود المجهولون في المعركة من خلال التزامهم وإصرارهم على الدوام والقيام بإعمار وتنظيف ما خلفته أيدي الإرهابيين من دمار وأضرار، وهذه نقطة تسجل للعاملين في القنيطرة، فكما هو معروف إن ما نسبته ٩٠٪ من العاملين يقيمون في تجمعات دمشق وريف دمشق، وبعيداً عن المعارك التي يشنها المسلحون على مناطق عدة في القنيطرة فإن أبناءها يناشدون القيادة والحكومة الإسراع في معالجة انقطاع التيار الكهربائي عن كامل المحافظة ولليوم الثامن على التوالي بسبب اعتداء المجموعات المسلحة على الأبراج في منطقة الخزرجية بسعسع، وإيجاد الحلول الناجعة كتركيب خط بديل أو القيام بحملة عسكرية لتنظيف تلك المنطقة من المسلحين وعدم الاعتداء على الشبكة الكهربائية، مع التأكيد أن الخدمات ومدى توافرها تعزز من صمود أبناء القنيطرة وتمسكهم بأرضهم وبيوتهم، وهمسة عتب للسيد وزير الكهرباء الذي لم يقصر مع محافظة القنيطرة والسؤال: أما آن لأبناء القنيطرة أن يستريحوا من كثرة انقطاع الكهرباء عنهم لأشهر عديدة، وللمرة السادسة خلال الأشهر العشرة الماضية تنقطع الشبكة ومن المكان نفسه!؟ من هنا لابد من التذكير بأن أعضاء مجلس المحافظة وبلسان عبد اللطيف الحسين الذي أكد أننا نعيش في دولة يقودها بشار الأسد ولن نقبل أن نتفاوض مع الإرهابيين لإعادة التيار الكهربائي، وعلى المعنيين إيجاد حلول دائمة وليست إسعافية لمشكلة مسلسل الاعتداءات من المسلحين على شبكة كهرباء القنيطرة.!؟ وبالعودة إلى الأضرار التي لحقت بدوائر ومديريات محافظة القنيطرة فقد بلغ عدد المواقع التي أصابها قذائف حقد الإرهابيين إلى ١١ مديرية وهي (الصحة- الخدمات الفنية (المحافظة حالياً)- فرع مؤسسة عمران- البريد- الاتصالات- المصالح العقارية- التموين- نقابة المقاولين- المخبز الآلي- مبنى بلدية البعث)، وقد قام أحمد شيخ عبد القادر بجولة تفقدية على المواقع المتضررة واطلع على حجم الأضرار والخسائر التي تقدر بمئات ملايين الليرات، مؤكداً أن ردنا على القذائف والمسلحين هو حضورنا على رأس عملنا والتزامنا بالدوام وخدمة أبناء القنيطرة من خلال تسيير أمورهم وإنجاز معاملاتهم بسرعة، وشدد عبد القادر على أن مديريات ومباني القنيطرة لأبناء المحافظة وليست للشيشاني أو السعودي أو التونسي وغيرهم والذين جاؤوا من ٨٤ دولة ليحاربوا السوري الصامد والمقاوم للإرهاب والإرهابيين، لافتا إلى استمرار جميع العاملين بالدوام على رأس عملهم رغم تعرض معظم المديريات إلى الاستهداف بالقذائف الصاروخية، وقد أوعز محافظ القنيطرة بتقديم سلات غذائية إلى جميع العاملين المداومين في المديريات دعماً لصمودهم وعملهم في تنظيف ما خلفته العصابات الإرهابية المسلحة من دمار وخراب.

مدير فندق «لاميرا»: نحن لا نعرقل تثبيت العمال.. لكنه «القانون»

| اللاذقية - عبير سمير محمود

لا يزال وضع العمال المؤقتين في فندق لاميرا باللاذقية يثير قلق كل من يعمل في قطاع مشترك أو تابع لمنشأة سياحية من ناحية عدم إعطائهم حقهم بالتثبيت مقابل تأديتهم الخدمة لسنين طويلة، حيث لم تلق طلباتهم المتكررة بالتثبيت -بعد خدمة تجاوزت ٥ سنوات- الأذن المصغية من الجهات المعنية بأوضاعهم، بل على العكس تم وضع شروط كمعايير للتثبيت يعدّونها ظلماً بحقهم كما يقول بعض هؤلاء العمال لـ«الوطن» متسائلين ما معنى أن يخدم العامل أكثر من ٥ سنوات في منشأة سياحية؟ ألا يدل ذلك على ثقة الإدارة به لأنه عامل كفؤ وقد اكتسب الخبرة الكافية حتى ينهض بعمله ويعكسه على حالة المنشأة بشكل عام، وخاصة إن كانت فندقاً من فئة خمس نجوم، أوليس من حق هذا العامل أن يكمل عمله بعد هذه السنوات وهو مطمئن على أنه لن يُفصل مع كل إدارة جديدة للفندق ومع موعد انتهاء عقده- بعد فترة انقطاع إجبارية - يعيش الهاجس نفسه (هل سيتم الاستغناء عني؟ هل سأصبح عاطلاً عن العمل بعد هذه الخبرة؟ هل وهل؟) مضيفين: «لم لا يتم تبادل الثقة بين الطرفين وتثبيتنا دون شرط الانقطاع الذي يُفرض علينا حتى لا تكون العقود متتالية مباشرة، علماً أنه في سنوات سابقة تم تثبيت عمال بصورة انتقائية غير عادلة «بالوساطة»، ونحن نطالب بحقنا والنظر بأمرنا من قبل الجهات المعنية لأننا لا نعرف بالضبط ما الجهة التي تقف عائقاً في موضوع التثبيت، فكل جهة نسألها تلقي اللوم على الأخرى، فلا نريد أن نعيش الظلم في بلدنا ليضطر بعضنا للهجرة حين يصبح بحكم العاطل عن العمل رغم كل الخبرة التي اكتسبها بعمله، فبلدنا أحق بنا نحن الذين نعمل من منطلق الواجب تجاه وطننا رغم كل ما يمر بنا من ظروف معيشية قاسية لا نريد أن نعمل بخبرتنا خارج حدود هذا الوطن المعطاء.

وبالعودة لمدير عام فندق لاميرا الدكتور بطرس أسد أكد في اتصال هاتفي مع «الوطن» أن الإدارة لا تعرقل تثبيت العمال ولكن القانون رقم (١٧) هو الذي «يحكمنا» مبيناً: نحن مع العامل ومع الفندق في الوقت نفسه وفي موضوع التثبيت يجب أن تكون لدينا معايير واضحة، فنحن نعمل على أساس القانون ١٧ وليس على قانون العاملين الموحد، وقانون الفندق لا يسمح بعقود مستمرة حيث ينص القانون ١٧ على أنه يحق للعاملين في القطاع المشترك التثبيت على أساس آخر خمس سنوات من الخدمة وألا تتجاوز فترة الانقطاع في هذه السنوات ١٢٠ يوماً، وهذا الشرط الذي يحول دون تثبيت عمالنا الذين نحن بحاجة لهم ونقدرهم ولولا ثقتنا بهم لا نجدد لهم عقودهم، مضيفاً: إن العامل اليوم طموحه أن يتم تثبيته بعمله فإذا ما وضعنا له شروطاً واضحة ليحققها فينال مطلبه فإنه سيعمل بكل طاقته وخبرته لتحقيق ذلك، في حين حالياً لا يعرف ما الشروط والمعايير التي يحتاجها حتى ينال طلبه! لذا نحن نطالب الجهات المعنية بما فيها نقابة العمال وهي الجهة الوطنية التي ترتبط مع جميع الوزارات لوضع شروط معينة للتثبيت من خلال تعديل القانون ١٧ وخاصة فقرة الانقطاع التي تشكّل عائقاً أمام تثبيت العمال، فحين تصبح العقود مستمرة مع تحقيق شروط الخبرة والسيرة الذاتية الجيدة للعامل- وهي معايير طرحتها لجنة وزارية زارت الفندق مؤخراً - ليكون من حقه أن يُثبت ويضمن عمله بشكل دائم ما يعطيه الثقة والتفاني بالعمل وينعكس بصورة إيجابية على المنشأة كلها. وحول ما يُشاع عن قرار جديد وهو ألا يتم توقيع عقود للعمال إلا لمدة ٣ أشهر وأقصاها ١٠ أشهر وهو ما يعني أن العمال الجدد لن تكون لديهم الخبرة الكافية، أكد الدكتور أسد أن الفندق يوقع اليوم عقوداً لمدة ١٠ أشهر، أما حصر العقود بمدة ٣ أشهر فلم يصله أي قرار بهذا الشأن مؤكداً أن أي منشأة سياحية تحتاج لعمال من ذوي الخبرة أولاً حتى تحافظ على تقديم أفضل الخدمات للزبائن.

٥ ملايين مازوت و٦ ملايين لتر بنزين

محروقات: لجان سرية لضبط عمل الكازيات

| الوطن

كشفت مصادر شركة «محروقات» في تصريح خاص لـ«الوطن» أنه يتم يومياً توزيع ما بين ٥,٥ و٦ ملايين لتر من المازوت في مختلف المحافظات السورية على مختلف الفعاليات وذلك حسب احتياجات كل محافظة بما يعادل ٢٥٠-٣٠٠ طلب بشكل يومي، مشيراً إلى توزيع نحو مليون لتر يومياً في دمشق.

وبيّنت المصادر أن كمية البنزين التي توزع يومياً بين ٤,٥ و٥ ملايين لتر بعدد طلبات بين ٢٠٠ و٢١٥ طلباً للكازيات العاملة في مختلف المحافظات، مليون لتر من نصيب دمشق.

وأكدت أنه يتم تأمين ١٠٠٠ طن من الغاز، بما يعادل ١٠٠ ألف أسطوانة على مستوى المحافظات، بمعدل ٣٠ ألف أسطوانة يومياً بدمشق عن طريق مراكز التوزيع بعدرا والصبورة وجمرايا والقطيفة، كاشفة عن وجود عقود شهرية لاستيراد الغاز المنزلي بما يلبي حاجة الاستهلاك المحلي وذلك عن طريق مكتب تسويق النفط.

ولفتت المصادر إلى وجود برنامج شهري للتوزيع يشمل مادة المحروقات توزع في كل محافظة بإشراف لجنة المحروقات التي يرأسها المحافظ، ويتم التوزيع حسب الكميات والإمكانات المتوفرة، ذاكراً أن التسجيل مستمر على مادة المازوت للتدفئة بمعدل ٢٠٠ لتر حتى نهاية العام كدفعة أولى و٢٠٠ أخرى خلال الثلث الأول من ٢٠١٦.

وكشفت المصادر أنه تم تشكيل لجان سرية في كل فرع من فروع محروقات من ثلاثة عناصر يقوم بجولات دورية مفاجئة على المحطات ويرفع تقارير أسبوعية عن نتائج الجولات عند لحظ أي مخالفة يتم التنسيق مع مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك وتنظيم الضبوط اللازمة بحق المخالفين، بما فيه تفعيل الرقابة وأن تكون هناك لجان سرية أيضاً ضمن التجارة الداخلية لمتابعة الموضوع ووجود ضبط أكثر لمنع التلاعب وعدم المتاجرة بالمادة في السوق السوداء.

وفي السويداء ١٥ مليار ليرة مبيعات المحروقات

| السويداء- الوطن

أكد مدير فرع مؤسسة المحروقات بالسويداء المهندس خالد طيفور أن إجمالي المبيعات من مختلف المشتقات النفطية منذ بداية العام الجاري وحتى تاريخه بلغ نحو ١٥ مليار ليرة. موضحاً أن إجمالي الكميات المبيعة من المحروقات توزعت بواقع ٤١ مليوناً و٤٤٢ ألف ليتر من مادة المازوت و٤٠ مليوناً و٨٥٤ ألف ليتر بنزين و٢٤ ألف ليتر من الكيروسين و٩٥٨ طناً من الزيوت المعدنية ومليون و٨٧٩ ألف أسطوانة غاز.

وأشار طيفور إلى أن عدد طلبات مادة المازوت الواردة للمحافظة تبلغ حالياً ١٤ طلباً يومياً بينها ٧ طلبات لأغراض التدفئة إضافة إلى ١٠ طلبات يومياً من مادة البنزين بعد أن كانت خلال الفترة السابقة ٦ طلبات الأمر الذي ساهم في تحقيق انفراج في الطلب على المادة وتخفيف الازدحام على محطات الوقود، ولفت طيفور إلى أنه تم تحديد إنتاجية معمل تعبئة الغاز في الفرع بكمية ٦٠٠٠ أسطوانة غاز يومياً ورفع الكميات المخصصة لمعتمدي الغاز في المناطق والقرى التي يوجد فيها أسر وافدة ومتضررة من المحافظات الأخرى إضافة لتحديد محطات لتوزيع المشتقات النفطية لمختلف الفعاليات وتغطية حاجة الموسم الزراعي من المحروقات مبيناً أنه يتم التنسيق مع اتحاد الحرفيين لتوزيع المشتقات النفطية على المنشآت الحرفية والسياحية مع الاستمرار في توزيع مادة الغاز عبر منافذ بيع القطاع العام.

مع بدء العام الدراسي.. مكتبات وأكشاك تستغل الطلاب برفع الأسعار من دون رقيب.. فمن يوقفها؟!

الشبلي لـ«الوطن»: الملخصات الجامعية ليست قانونية..

| فادي بك الشريف

مع اقتراب العام الدراسي الجديد بدأ كثير من المكتبات تلوح بارتفاع أسعار الاشتراكات والمحاضرات الفصلية لتصل إلى نحو ٦٠٠٠ ليرة قيمة الاشتراك الفصلي من دون رقابة على هذه المكتبات لتعود كما كانت باستغلال ظروف الطلاب حسب ما يؤكدونه في هذا الوضع الحرج من الأوضاع التي يمر بها الطالب، ناهيك عن عدم التقيد التام بالأسعار الرسمية لتصوير الوثائق ما ينعكس سلباً على ظروف الطلاب من دون تقدير حجم الأعباء المفروضة على الأسرة السورية.

وخلال تواصلنا مع إحدى المكتبات تحدث مديرها أن أسعار الورق قد ازدادت عن الفصل الماضي وأجور العمال تضاعفت وعليهم زيادة الأسعار كي لا يغلقوا مكاتبهم بسبب العجز الحاصل في الربح.

ولكن الطلاب كان لهم رأي مختلف مبينين أن الربح الحاصل من المكتبات كفيل لتغطية العجز الاقتصادي لرأس المال وأنه من الضروري أن يتم اتخاذ إجراء بحق هذه المكتبات والأكشاك يمنع مزاولة هذه الأعمال ضمن الحرم الجامعي وأن لها الحق فقط بتصوير الأوراق والمستندات فقط.

وعبّر الطلاب عن استيائهم لرفع الأسعار من هذه الأكشاك والمكتبات والتقت «الوطن» عدداً من الطلاب من عدة أفرع علمية وأدبية أعربوا عن استيائهم الشديد من هذا الغلاء الفاحش والمسبب لليأس لأهل الطالب والطالب معاً.

الطالب باسل من كلية الحقوق وهو سنة ثانية قال: إن ما نتعرض له من استغلال من هذه المكتبات يولد لدينا شعور اليأس بما يحدث من متاجرة به فلا يوجد رقابة لضبط الأسعار بشكل حازم من التموين أو لجان خاصة من الجهات الإدارية من رئاسة الجامعة لوضع حد حازم لهذا الاستغلال من تجار العلم في الحرم الجامعي وخارجه.

وأضاف: إن الكتب تتطلب حضوراً يومياً خلال أيام السنة الدراسية ونحن فرع نظري ليس لديه درجات حضور وعملي فنتخذ من الملخصات والمحاضرات سبيلاً لنا لأجل توفير المصروف المادي على أهالينا، مشيراً إلى ازدياد الاستغلال.

الطالبة إلهام سنة ثالثة تربية أشارت إلى فقدان الرقابة من الجهات الإدارية لرئاسة الجامعة لضبط الأسعار وملاحقة المستغلين، وقالت: من أين لنا أن نأتي بأسعار المحاضرات والملخصات التي ارتفعت مؤخراً؟

الطالبة هيفاء من كلية العلوم قسم الفيزياء سنة رابعة قالت: الاستغلال من هذه الفئات لم ينته وكل ارتفاع جديد لا رقابة عليه من الجهات الخاصة داخل الحرم الجامعي.. فهل وظيفتهم فقط إصدار قرارات تعيق تخرج الطلاب وتزيد من تأخير التخرج أم هدفهم هو مساعدة الطالب في هذه الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد؟ مضيفة: يجب على المختصين ضبط هذه المخالفات القانونية ومعالجة هذه المشاكل بأقصى سرعه ممكنة.

وطالب الطلاب بملاحقة المستغلين ومحاسبتهم على هذه الأفعال في هذه الظروف التي تتطلب عدم زيادة الخناق على الطلاب أكثر.

وحول هذا الموضوع وبما يخص الأكشاك والمكتبات الموجودة خارج الحرم الجامعي أكد مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بدمشق عدي الشبلي في تصريح لـ«الوطن» أنه سيتم متابعة الموضوع والقيام بجولة سريعة على عدد من المكتبات للتأكد من مدى التزام الأكشاك والمكتبات بالأسعار الرسمية الصادرة من مجلس محافظة دمشق والقيام باتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين، معتبراً أن الرقابة تشمل الأسعار المعتمدة رسمياً، مؤكداً في سياقه أن الملخصات «النوت» لا أسعار رسمية لها وهي غير قانونية، وتتم عن طريق بعض الطلاب، منوها بإجراء عدة جولات بين الفينة والأخرى وتنظيم عدد من الضبوط.

بينما وزارة التعليم العالي وجامعة دمشق لغاية اليوم لم تستطيعا ضبط عمل المكتبات والأكشاك بما يخص الملخصات التي تباع داخل الحرم الجامعي فهما تؤكدان دوما ضرورة الاعتماد على الكتاب المقرر، ضمن دراسة لتغيير وجهة نظر الطلاب من المحاضرات إلى ما هو مفيد لهم أكثر كالكتب، ويؤكد الطلاب أنه ما دامت الأكشاك مستمرة في بيع الملخصات وهم يعتمدون عليها لأسباب مختلفة، فإنه يطلب فقط ضبط الأسعار وعدم استغلال ظروف الطلاب.

٤٢٠ مليون ليرة تعويض لفلاحي حمص وحماة

| ميليا عبد اللطيف

أكدَّ المهندس محمد البحري مدير صندوق التخفيف من آثار الجفاف والكوارث في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي أن مجلس إدارة الصندوق أقر تعويضات متضرري الصقيع لعام ٢٠١٤ في محافظة حماة حيث وصل عدد الفلاحين المتضررين إلى ٣٠٨٣ فلاحاً، بمبلغ إجمالي قدره ٩١ مليون ل.س لمحاصيل بطاطا- لوز- فستق حلبي، كذلك تم إقرار تعويض المتضررين في محافظة حمص كالتالي فقد تم تعويض المركز الشرقي بمبلغ قدره ٢٣٠ مليون ليرة لمحاصيل اللوز- الكرمة- الفستق الحلبي وبعدد فلاحين ٦١٨١ فلاحاً.

مشيراً إلى تعويض فلاحي منطقة القصير وعددهم ١٠٥٨ فلاحاً بمبلغ إجمالي قدره ٣٤ مليون ليرة لمحاصيل مشمس وجوز ولوز وكرمة.

إضافة إلى تعويض فلاحي منطقة المخرم وعددهم ٥٨١١ فلاحاً بمبلغ ١١٧ مليون ليرة و٣٥٠ ألفاً لمحاصيل اللوز والكرمة.

وأوضح البحري أنه تم تعويض ٤٠ فلاحاً من منطقة تلكلخ لمحصول الحمضيات لعام ٢٠١٥ جراء الصقيع الشتوي بمبلغ ٤٩٠ ألفاً.

لافتاً إلى تعويض مربي النحل وعددهم ٣٩ مربياً لهذا العام في محافظة حماة بمبلغ ٣٢٣,٥ ألف ل.س.

وبين مدير صندوق التخفيف من آثار الجفاف أنه يتم العمل حالياً على تدقيق تعويضات الأضرار الحاصلة نتيجة الصقيع في محافظات السويداء وريف دمشق والقنيطرة ليتم عرضها على مجلس إدارة الصندوق لإقرارها علماً أنه يُسمح للصندوق بصرف ٨٠٪ من موارده المالية السنوية وتدوير ٢٠٪ من الرصيد للعام اللاحق إضافة إلى أن إدارة الصندوق تقوم شهرياً بإصدار نشرة مراقبة حالة الجفاف التي ترصد حالة المراعي وكميات الأمطار الهاطلة والتراكمية حتى تاريخه، وأيضاً درجات الحرارة ومدى انحرافها عن الدرجات المعيارية للفترة نفسها من السنة إضافة إلى حالة السدود السطحية وأيضاً حالة قطعان الماشية وأسعار الأعلاف.